

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



تخصص: إدارة مالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة علوم التسيير

مذكرة بعنوان:

أثر التشخيص المالي على الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة
سونلغاز بالأغواط للفترة (2020-2021)

إشراف الدكتورة:

نور الدين هناء

إعداد الطالبة:

فراجي نصيرة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أحمد بوجلال	أستاذ تعليم عالي	رئيساً
نور الدين هناء	أستاذ محاضر ب	مقرراً
بعداش طاهر	أستاذ محاضر أ	ممتحناً

السنة الجامعية: 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك وبعد... أتقدم
بشكري الخاص وإمتناني إلى الأستاذة "هناء نور الدين" على
قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى النصائح والتوجيهات القيمة
والآراء السديدة التي تقدمها باستمرار.

كما أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية على النصح
والإرشاد.

ولا أنسى شكر موظفي شركة "سونلغاز بالأغواط" على تلقينا
منهم يد المساعدة طيلة فترة التربص.



الإهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء الختام

"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق مخفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها والحمد لله الذي يسر البدايات
وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه،

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً ابتدت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى روح أبي الطاهرة
أسكنه الله الفردوس الأعلى،

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبي إلى نبع الحنان الصافي ذلك
القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل عليا التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن
أوفيها حقها والدتي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى قلوب كانت تفرح لفرحتي وتأسى لما يصيبني إلى أفراد أسرتي الغالية كبيرهم وصغيرهم،

إلى أقرب الناس إلى قلبي فرح، بتول

إلى من جمعني بهم القدر وكانو خير رفقة لي،

إلى كافة من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل فجزاهم الله خير الجزاء.



الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التشخيص المالي على الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط وكذا أهمية تحليل الوثائق المالية في تقييم أداء المؤسسات، وللوصول إلى هذا الهدف قمنا بتطبيق أدوات التشخيص المالي وكذا مؤشرات التوازن من خلال الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المؤسسة في وضعية جيدة من خلال مختلف النسب المالية التي تم حسابها وتحليلها حيث أن المؤسسة حققت توازنا ماليا خلال سنتي الدراسة (2020-2021) وهذا راجع لقدرتها على سداد التزاماتها وعدم وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

الكلمات المفتاحية:

تشخيص مالي، أداء مالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، مؤسسة سونلغاز.

Abstract in English

This study aims to highlight the impact of financial diagnostics on the financial performance of Sonelgaz in Aghouat and the importance of analysing financial documents in evaluating the performance of institutions. To reach this goal, we applied financial diagnostic tools as well as balance indicators by relying on the budget and the table of accounts of the results: The institution is in a good position through the various financial ratios that were calculated and analysed, as the institution achieved financial balance during the two years of the study (2020-2021) due to its ability to pay its obligations and the absence of an imbalance between permanent funds and fixed assets.

Key words:

Financial diagnostics, financial performance, financial performance assessment, financial balance indicators, Sonelgaz Organisation.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
I	الشكر
II	الإهداء
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المالي	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
2	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي
4	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي
6	المطلب الثالث: طرق التشخيص المالي
9	المطلب الرابع: خطوات التشخيص المالي
12	المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي
12	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته
14	المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه
16	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي
17	المطلب الرابع: خطوات تقييم الأداء المالي وشروط نجاحها
19	المبحث الثالث: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
19	المطلب الأول: تحليل الميزانية كمؤشر لتقييم الأداء المالي
25	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لتقييم الأداء المالي
29	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية
33	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

39	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط
41	تمهيد
42	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة
42	المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة سونلغاز
43	المطلب الثاني: مديرية سونلغاز بالأغواط
44	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط
46	المطلب الرابع: مهام مؤسسة سونلغاز بالأغواط
48	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط
49	المطلب الأول: اعداد الميزانية المختصرة
50	المطلب الثاني: مؤشر رأس المال العامل المتوازن (FR)
51	المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل (BFR)
52	المطلب الرابع: الخزينة (TN)
52	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لمؤسسة سونلغاز بالأغواط
52	المطلب الأول: نسب السيولة
54	المطلب الثاني: نسب النشاط
55	المطلب الثالث: نسب المردودية
55	المطلب الرابع: نسب المديونية
57	خلاصة الفصل
58	خاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية (جانب الأصول)	22
02	الميزانية (جانب الخصوم)	24
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	26
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	28
05	نسب المديونية	38
06	الميزانية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة سولغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	49
07	الميزانية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة سولغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	49
08	جدول مختصر لجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	50
09	مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	50
10	احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	51
11	الخزينة لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	52
12	نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	53
13	نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	54
14	نسب المردودية لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	55
15	نسب المردودية لمؤسسة سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات التشخيص المالي	9
02	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	45
03	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	46

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية العمومية جانب الأصول لمديرية سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	67
02	الميزانية العمومية جانب الخصوم لمديرية سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	68
03	جدول حسابات النتائج لمديرية سونلغاز بالأغواط لسنتي 2021/2020	69

المقدمة

تعتبر المؤسسة السياق الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، كما تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد لبلد ما، بحيث نجدها تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تستقر به، ولا يمكنها العيش بعزلة عن التغيرات والتطورات المتسارعة ومع تطور و كبر حجم الشركات وتعدد أنشطتها أدى إلى ضرورة تفعيل وظائف التسيير والاعتماد على أدوات و تقنيات حديثة من أجل ضمان البقاء والاستمرار في محيط تنافسي حاد، ولا يتحقق ذلك إلا بفحص وتشخيص المؤسسة بدراسة وتحليل وضعيتها المالية باستعمال أدوات التشخيص المالي.

لكن قبل التخطيط المستقبلي للمؤسسة لابد لها من تشخيص وضعيتها المالية لمعرفة مركزها المالي، حيث أصبح التشخيص المالي ضروريا. ونتيجة للتطورات لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التشخيص المالي، حيث يعتبر هذا الأخير وسيلة ضرورية للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها و الذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع المالي و البحث في مشاكل العمليات التي تواجهها و محاولة تفاديها و تصحيحها إلى جانب ذلك فإن التشخيص هو توضيح نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تصحيحها، وتسيير الاستغلال، ويتمثل في فحص وتحديد المساوئ، مما يعني القيام بدراسة شاملة للمؤسسة من خلال وظائف النشاط.

ولقد وقع اختيارنا على مؤسسة سونلغاز لإجراء دراسة حالة وذلك لما تلعبه من دور في الإقتصاد الجزائري.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ماسبق تتبلور معالم إشكالية دراستنا في السؤال الجوهرى التالي:

ماهو أثر التشخيص المالي على الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؟

ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الاطار المفاهيمي للتشخيص المالي؟
- كيف يمكن استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء إشكالية الدراسة، سنسعى إلى التحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التشخيص المالي هو الأسلوب الوحيد المستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تقوم عملية التشخيص المالي على دراسة عدة مؤشرات من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها الذي يكفل لها الإستمرارية في نشاطها، كما تكمن أهمية الدراسة في ضرورة إبراز التشخيص المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر والتي قد تواجهها ماليا.

رابعا: أهداف الدراسة

إن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية واسقاطها على الحالة التطبيقية؛
- محاولة الإحاطة بكل الجوانب النظرية المتعلقة بمهمة كل من التشخيص المالي وتقييم أداء المؤسسات؛
- إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- التعرف على الدور الذي يقوم به التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز.

خامسا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية: تم تسليط الضوء على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة للسنتين المائيتين (2020-2021).

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مؤسسة "سونلغاز بالأغواط".

سادسا: أدوات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدوات للحصول على البيانات والمعلومات المتمثلة في الآتي:

الجانب النظري: الاعتماد على المصادر والمراجع التالية (الكتب، المجلات، الأطروحات، المذكرات، الدراسات السابقة، الرسائل).

الجانب التطبيقي: وهو الجانب الذي يعكس دراسة الحالة فتم الإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز -بالأغواط-.

سابعاً: الصعوبات

والتي تتمثل فيما يلي:

- عدم الحصول على كل القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة لتوسيع الحدود الزمنية للدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة للإلمام بمختلف نقاط القوة والضعف في المؤسسة لإدراج توصيات أكثر دقة ومصادقية؛
- المؤسسة محل الدراسة مؤسسة مهيمنة ووحيدة على مستوى قطاعها بما لا يتيح مجالاً لإجراء أي مقارنات خاصة وأن أدوات ومؤشرات التشخيص المالي لا ترتبط بالأحكام التي تتعلق بها فقط بوجود مؤشرات معيارية وإنما ترتبط أكثر بإجراء مقارنات مع المؤسسات التي تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد الجزائري.

ثامناً: منهج الدراسة

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي وذلك من أجل إبراز الإطار النظري للموضوع، أما في الجانب التطبيقي استعملنا المنهج التحليلي لدراسة الحالة وذلك من أجل التعمق في هذه الدراسة وذلك عن طريق الوثائق الرسمية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية والتعمق فيها أكثر.

تاسعاً: هيكل الدراسة

طبقاً للإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، وبهدف تحقيق هذه الدراسة لما هو مأمول منها في إطار منهجي وعلمي، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى مقدمة وفصلين ثم خاتمة، وكل فصل بدوره ينقسم إلى مباحث كالتالي:

- الفصل الأول: الإطار النظري حول التشخيص المالي والأداء المالي ويتضمن ثلاثة مباحث، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى ماهية التشخيص المالي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى عموميات حول الأداء المالي، في حين تناولنا في المبحث الثالث استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط والذي اشتمل بدوره على ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز، وجاء المبحث الثالث بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لمؤسسة سونلغاز.

عاشرا: الدراسات السابقة

1- دراسة الباحث معمر قربة سنة 2005، وهي عبارة عن مقال بعنوان " دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التشخيص الاقتصادي والمالي في تحقيق الفعالية والاكتشاف المبكر لنقاط الضعف لمعالجتها في الوقت المناسب وبناء قرارات فعالة تعمل على نمو المؤسسة وبقائها في السوق والمحافظة على مواردها وتطويرها. وتوصل الباحث إلى أن التشخيص أداة تسييرية تسمح باتخاذ قرارات قد تكون مصيرية واستراتيجية لحياة المؤسسة لذا يتعين استخدام هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية حسب الأشكال المناسبة لوضعية المؤسسة.

2- دراسة الباحث اليمين سعادة سنة (2008-2009)، وهي عبارة عن مذكرة بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، سطيف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

وهدف الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى:

- تحقيق المؤسسة للتوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة؛

- المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

دراسة الباحثان زبيدة سمروود وجمال الدين سحنون سنة 2020، وهي عبارة عن مقال بعنوان " دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء. وتوصلت الدراسة إلى:

أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسين أداء المؤسسة.

- التعقيب عن الدراسات السابقة (أوجه الاختلاف وأوجه التشابه):

تشابه وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- أوجه التشابه:

التطرق إلى قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

- أوجه الاختلاف:

- كمية المعلومات والجوانب الأخرى التي تم التطرق لها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة؛
- طرق المعالجة؛
- تم اسقاط موضوع التشخيص المالي على مؤسسة سونلغاز باستعمال تقنيات التحليل المالي بهدف تشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة؛
- الاختلاف في نوعية وكم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد التشخيص المالي مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضروري بالنسبة للتخطيط المالي، فيعتبر مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، للتمكن من إصدار حكم منطقي وتحليل سليم لنشاط هيكل المردودية وشروط توازن المؤسسة.

كما يعتبر التشخيص المالي أساسي في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وهذا الأخير من أكثر المفاهيم الإقتصادية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسة وقداهتمت بهذا الموضوع من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تمثل عنصرا هاما لإستمراريتها وتحقيق أرباحها.

سنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

المبحث الثاني: عموميات الأداء المالي

المبحث الثالث: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التشخيص المالي بالإضافة إلى أهميته وأهدافه وأيضاً طرق وخطوات التشخيص المالي.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي سنتطرق إلى مايلي:

أولاً: تعريف التشخيص

تعددت التعاريف حول مفهوم التشخيص سواء من الناحية اللغوية أو الناحية الطبية أو الإقتصادية فنجد تعاريف مختلفة من معاجم أجنبية وكذا معاجم عربية، ونذكر منها:

- **التعريف الأول:** "التشخيص هو كلمة يونانية مشتقة من كلمة «**Diagnosis**» وتعني المعرفة، يستخدم هذا المصطلح في الأصل في المجال الطبي وهو تحديد المرض من خلال أعراضه. وبشكل عام يمكن تعريفه على أنه حكم يتم إتخاذه على موقف".¹
 - **التعريف الثاني:** يعرف بأنه: "أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها وليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى تشخيص وفحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي".²
 - **التعريف الثالث:** ينظر إليه على أنه: " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي ينبغي المحافظة عليها والتي يجب تعيينها".³
- مما سبق يمكن أن نقول أن التشخيص مجموعة من التصرفات التي يقوم بها الشخص لتحليل المؤسسة بهدف تسليط الضوء على نقاط ضعفها ومحاولة معالجتها من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة.

¹- Chantal Bussenaulet, Martine Pretet, Economie et gestion de l'entreprise, 4e édition, Educapole gestion, 2006, p198.

²- قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص.38.

³- زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص.48.

ثانياً: تعريف التشخيص المالي

يمكن تقديم عدة تعاريف للتشخيص المالي نذكر منها:

– **التعريف الأول:** يعرف التشخيص المالي على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية".¹ وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسي للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.....الخ".²

– **التعريف الثاني:** "يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية".³

– **التعريف الثالث:** كما يعرف التشخيص المالي أنه: "عملية تحليل للبيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف، بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقط الضعف والحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تتمحور حول الخزينة والنتيجة والتمويل والإستثمار وتسيير المخاطر".⁴

مما سبق نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية تحليل ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة اعتماداً على مجموعة من الأدوات ومؤشرات التوازن المالي بغية الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج النقائص ذات الطبيعة المالية، مما يساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات وتقييم أدائها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي

نفصل أولاً في الأهمية التي يتمتع بها التشخيص المالي ثم بعد ذلك الأهداف.

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (إدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص.45.

² - عبد الرحيم عاطف زاهر، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق-، (الطبعة الأولى)، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.20.

³ - زهرة مختاري، نفس المرجع السابق، ص.60.

⁴ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي-الإدارة المالية الجزء الثاني-، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.41.

أولاً: أهمية التشخيص المالي

- يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته فيما يلي:¹
- يسمح التشخيص بالتنبؤ بمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييراً فعالاً؛
 - يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها، كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات؛
 - تسمح بتحليل الإمكانات المادية والمالية للمؤسسة؛
 - يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة؛
 - يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل؛
 - يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بالتسيير والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية؛
 - يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضاً بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
 - يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنظمة؛
 - يمكن تحديد توقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

ثانياً: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى:²

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج؛

¹ - وكال نور الدين وخليفة الحاج، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، مارس 2018، ص.133.

² - خميسي شبيحة، " التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، 2010، ص.47-48.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن؛
 - تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
 - يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة؛
 - يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
 - يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة؛
 - يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.
- ويهدف التشخيص المالي عموماً إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية:¹
- النمو: أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة...؟
 - المردودية بنوعيتها:
- ✓ الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي؛
- ✓ المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.
- التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير لدورة الاستغلال وعلى المدى الطويل لدورة الاستثمار.
 - المخاطر: ما هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس.

المطلب الثالث: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:²

¹- ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي"، دار المحمية، الجزائر، 2000، ص.11.

²- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

أولاً: التشخيص التطوري

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- **تطور النشاط:** ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ، ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو، هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض؟ ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذاً مع تطور النشاط.

ت- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة، ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ث- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

ج- **تطور الهيكل المالي:** يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

ح- **تطور المردودية:** يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ثانياً: التشخيص المقارن

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك بإستعمال مجموعة من الأرصدات والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

ثالثا: التشخيص المعياري

وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدّر بـ 8%؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتية.

المطلب الرابع: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العلمية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها)؛
- الفترة الزمنية المعينة للدراسة؛
- إختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص؛
- جمع المعلومات المالية والاضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛

¹ - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.45.

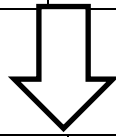
الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
 - تحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛
 - التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات؛
 - القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.
- ويمكن تلخيص أهم الخطوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

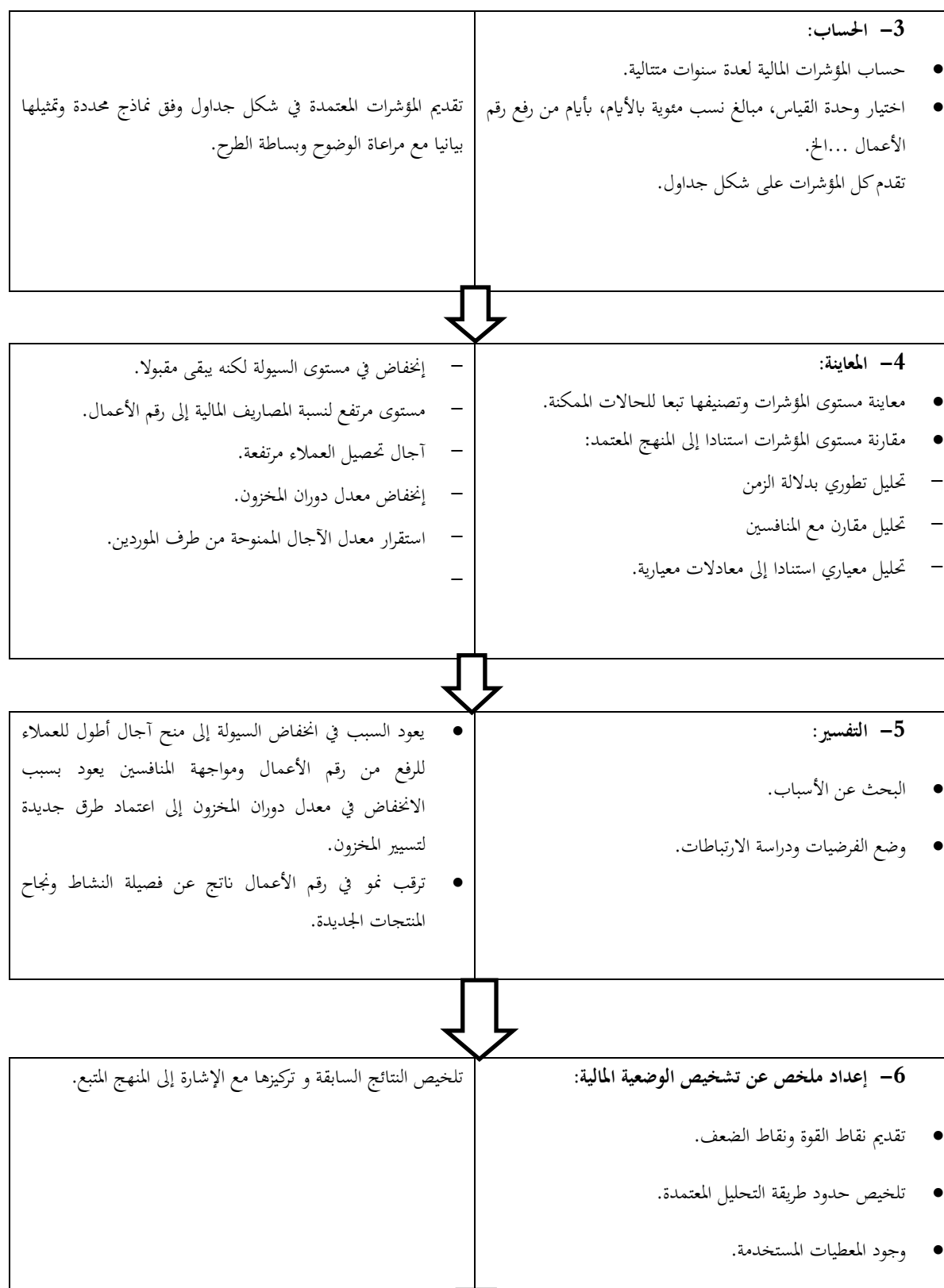
الشكل رقم (01): خطوات التشخيص المالي

خطوات التشخيص المالي	مثال: دراسة ملف قرض
----------------------	---------------------

1- تحديد الهدف من عملية التحليل: - تمهيد لاتخاذ القرار، - حل مشكلة معينة، - تشخيص الوضع المالي،.... الخ	يحتاج البنك المقرض لتشخيص خريضة مؤسسة مقترضة للوقوف على ملاءمتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض
---	---



2- جمع وتشكيل المعطيات * المعطيات الحسابية: - إعادة تبويب، تصنيف ومصالحة المعطيات، - اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة، اعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير، الجداول المالية... الخ المعطيات الأخرى: - جمع معلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة... الخ، - استخراج النسب وبناء المؤشرات وأدوات التحليل، - تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال واستخراج نسب دوران عناصر الاستغلال، - مراجعة التقديرات والدراسات السوقية وتحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة، - مراجعة الشكل القانوني وتوافقه مع المصادر التمويلية المتاحة،	- جمع معلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة... الخ.
---	---



الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

7- التوصيات والإقتراحات:	قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح واقتراح الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه
دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها.	



8- إتخاذ القرار:	منح القرض
اختيار الحل المناسب بين البدائل المتاحة	

المصدر: إلياس بن ساسي، التسيير المالي، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص.45.

- من خلال هذا الجدول نستنتج أن التشخيص المالي يمر بخطوات علمية تحدد حسب الهدف من عملية التشخيص المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

في هذا المبحث سنحاول التطرق لمختلف جوانب الأداء المالي من مفاهيم وأهمية وكذا خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته

أولاً: تعريف الأداء

قبل التطرق الى تعريف الأداء المالي سنتطرق إلى تعريف الأداء كمايلي:

- الأداء مفهوم شامل وهام، بالنسبة لجميع المؤسسات على اختلاف أنواعها وتباين أنشطتها. وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء. ويعتقد البعض أن الخلاف حول ذلك، ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف، إنما يعود لتنوع أهداف وإتجاهات الباحثين في دراساتهم.¹
- **التعريف الأول:** يعرف الأداء على أنه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة والتي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين".²
 - **التعريف الثاني:** كما يعرف الأداء على أنه "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي تحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة".³
 - **التعريف الثالث:** يعرف الأداء على أنه: "هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المنظمة بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة".⁴

ثانياً: تعريف الأداء المالي

يمكن تعريف الأداء المالي كمايلي:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص.81.

² - إبراهيم الخلوف الملوكوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.29.

³ - راوية حسن، إدارة الموارد البشرية : رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.209.

⁴ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص.16.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

- **التعريف الأول:** هو "أداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك والانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب"².
- **التعريف الثاني:** هو "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"³.
- من خلال التعاريف السالفة الذكر، نستخلص التعريف الشامل للأداء المالي: أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات مالية للوصول إلى أهداف مرجوة، وذلك عن طريق إستغلال كل الموارد المتاحة للمؤسسة.

ثالثا: أهمية الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي بما يأتي:⁴

- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقعة تحقيقها من أدائها المستقبلي، وهذا يعني أهمية الإهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه؛
- يقدم الأداء المالي مفهوما وأدوات قياس رئيسة ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفعالية في إنجاز الأهداف؛
- يساهم قياس الأداء المالي في تحقيق مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة. وهذا يساعد كثيرا على إتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات؛

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2010، ص.45.

² - مجيد جعفر الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2008، ص.31.

³ - علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011، ص.67.

⁴ - ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.140.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة بإتجاه إنجاز أهدافها القصيرة والبعيدة الأمد؛
- إن استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة للمؤسسة نفسها أو مع مؤسسات عاملة في القطاع نفسه (المنافسين)؛
- يعد الأداء المالي المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها المؤسسة.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي و العوامل المؤثرة عليه

سنتطرق في هذا المطلب إلى معايير الأداء المالي وكذا العوامل المؤثرة عليه.

أولاً: معايير الأداء المالي

يعتمد الأداء المالي على جملة من المعايير نذكر أهمها فيمايلي:¹

1- المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسات للسنوات السابقة إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية. وتكمن أهمية هذا المعيار في إعطاء فكرة على الإتجاه العام والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا فضلاً عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

2- المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير هذه المعايير إلى معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

3- المعايير المطلقة:

وهي أقل و أضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية مستأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعة رغم إتفاق الكثير من

¹ - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص.78.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

المالين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول يعتمد فيها على هذه المعايير.

4- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لفترة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي كالتالي:¹

1- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.

2- المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسات وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

3- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48-51.

وفقا للمواصفات التي يتطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

4- الحجم:

يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

المطلب الثالث: تعريف تقييم الأداء المالي

اختلفت التعاريف حول إعطائه مفهوما شاملا واحدا ووحيدا، اذ نجد من يعرفه على أنه:

- **التعريف الأول:** يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها.¹

- **التعريف الثاني:** في حين نجد من يعتبر تقييم الأداء المالي أنه: "أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها".²

- **التعريف الثالث:** كما يعرف أيضا بأنه: "عبارة عن نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للنتائج المختارة مما يقابلها من مؤشرات مستهدفة أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية".³

مما سبق يمكننا القول أن تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة المالية، اذ يسمح لها بالحكم على مدى كفاءتها في استخدام مواردها المالية ومستوى الفاعلية في تحقيق أهدافها المسطرة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 94.
² جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 77.

³ زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة البنوك العاملة في فلسطين)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 20.

المطلب الرابع: خطوات تقييم الأداء المالي وشروط نجاحها

سننتقل أولاً إلى تقييم الأداء المالي تليها شروط نجاح عملية التقييم.

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي

نلخص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء والربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات المتعامل معها ومعالجتها.

ثانياً: شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي

- من أجل أن تحقق عملية تقييم الأداء الأهداف المسطرة التي تسعى المؤسسة الوصول إليها يجب أن تتبع مجموعة من الشروط المتمثلة فيمايلي:²
- تحديد العناصر والصفات التي سيتم بناء عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم حيث يستطيع الرؤساء والمرؤوسين فهمها بشكل سهل وجيد؛
 - يجب أن يتوفر في عناصر التقييم إمكانية الملاحظة وإمكانية التمييز؛
 - يجب توضيح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى؛

¹ - محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

² - علي السلمي، الإدارة المالية، دار غريب للطباعة، مصر، 1988، ص 300.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء، فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر؛
- يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية، وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين؛
- أن لا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة؛
- وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول و السرعة والتكامل مع العملية الإدارية.

المبحث الثالث: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية نحتاج إلى مجموعة من المؤشرات المالية وذلك بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات (أي معرفة نقاط القوة وتعزيزها ومعرفة نقاط الضعف ومعالجتها)، التي يمكن استخدامها للتعرف على طبيعة الأداء المالي للمؤسسات، وهذه المؤشرات الكلاسيكية تضم كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، نسب السيولة، نسب الربحية ونسب المردودية.

المطلب الأول: تحليل الميزانية كمؤشر لتقييم الأداء المالي

في هذا المطلب سنعرف الميزانية المالية وكيف يتم الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم سنتطرق إلى الميزانية المالية المختصرة.

أولا: تعريف الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية بعدة تعاريف من بينها نجد:

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- **التعريف الأول:** يمكن أن تعرف الميزانية المالية على أنها: " جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السيولة، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية".¹
 - **التعريف الثاني:** تعرف الميزانية المالية على أنها: " جزء يتعلق بفترة معينة غالباً السنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، ما لها وما عليها والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، ويعني مبلغ الأموال التي تمتلكها المؤسسة".²
 - **التعريف الثالث:** تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.³
- ورغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل هو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزام المكونة من موارد المؤسسة أما الأصول فتتمثل بمجموع الإستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستثمارات المؤسسة، مع تساوي مبالغ الأصول والخصوم.
- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية : فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:⁴

● الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

¹- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص.81.

²- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص.17.

³- دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.21.

⁴- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 19 مارس 2009، ص.23-24.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية.
- الخصوم:
- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة الى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:
- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط في الاحتياطات؛
- حصة الأكثر مناسبة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع و الاستلام؛
- المؤسسة الأم؛
- الفروع؛
- المؤسسات المساهمة في المجتمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...)
- في إطار مؤسسات رؤوس الاموال، و من اجل كل فئة أسهم؛
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة غير محررة كلياً؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن الأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية؛

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة؛
- فروعها و المؤسسات المشتركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في اطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق و امتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

ثانيا: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي لا تستجيب للأهداف المالية، لذلك وجب اجراء بعض التعديلات على كل من الأصول والخصوم هذا التعديل يعتبر بمثابة الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية أي المرور من تقييم محاسبي لعناصر الميزانية إلى القيمة المالية لهذه العناصر وتتمثل هذه التعديلات في:¹

- إلغاء بعض العناصر الميزانية التي لا تعتبر عن أصول حقيقية؛
- إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها ولا تملكها؛
- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول؛
- إعادة ترتيب عناصر الميزانية.

والجدول التالي يمثل عناصر الميزانية المالية:

الجدول رقم (01): الميزانية

السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N	N	N
		إجمالي	اهتلاك رصيد	صافي
اصول غير جارية				
فارق بين الافتناء-المنتوج				
الاجابي او السلبي				
تثبيتات معنوية				

¹ - از مور رقية، كريم نسرين، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018، ص.47.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

					تثبيبات عينية اراضي مباني تثبيبات عينية اخرى تثبيبات ممنوع امتنازها تثبيات يجري انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دانية ملحقة بها سندات أخرى مثبتة فروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الاصل غير الجارية
					اصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدمات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دانية اخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الاموال الموظفة الاصول المالية الجارية الاخرى
					مجموع الاصول الجارية
					المجموع العام للاصول

المصدر: الجريدة الرسمية، (العدد 19)، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص. 28.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

الجدول رقم (02): الميزانية

السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به أعلاوات واحتياطات - الاحتياطات مدمجة (1) أفوارق إعادة التقييم أفارق المعادلة (1) النتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، (العدد 19)، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص. 28.

ثالثاً: الميزانية المالية المختصرة

1- تعريف الميزانية المختصرة:

تعرف الميزانية المختصرة بأنها: "الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (للخصوم)، والسيولة (الأصول)، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل".¹

2- التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة:

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي تسهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية:²

$$X = 100 \times \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{مجموع الميزانية}}$$

حيث X تمثل قيمة العنصر المقيم.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

نتناول في هذا المطلب تعريف جدول حسابات النتائج وأنواعه.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

- **التعريف الأول:** يعرف جدول حسابات النتائج بأنه: "جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققها المؤسسة ومختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة بالنواتج والتكاليف حيث يسمح بفهم مختلف مراحل تكون نتيجة المؤسسة".³

¹ - بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التدبير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص.81.

² - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.37.

³ Jean Louis Amelon, l'essentiel à connaître en Gestion financier, édition, Maxima, Paris, 2002, p 53 .

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

- **التعريف الثاني:** " هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباءه). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة".¹

فجدول حسابات النتائج يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة، فالتدفقات الخارجة هي مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال مراحل نشاطها مثل شراء المخزونات، دفع مصاريف العمال، المصاريف المالية، وفي المقابل هناك التدفقات النقدية الناتجة عن بيع منتجات المؤسسة، بحيث تسمح هذه التدفقات باستمرار نشاط المؤسسة وفي ظروف ملائمة.

ثانياً: أنواع جدول حسابات النتائج

إن النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات يعتمد على نوعين من حساب النتائج و هما:

- حساب النتائج حسب الطبيعة؛
- حساب النتائج حسب الوظيفة.

1- **جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقدم لنا جدول حساب النتائج تحليلاً للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، حيث يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء التي يتم تصنيفها وعرضها حسب طبيعتها.²

الجدول رقم(03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة
					السابقة N-1
70	رقم الأعمال		X		
72	التغير في المخزون		X		

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص ص 24-25.
² - دردوري لحسن، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015، ص 90.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

		X		الإنتاج المثبت	73
		X		إعانات الاستغلال	74
		XX		إنتاج السنة المالية-1-	
			X	المشتريات المستهلكة	60
			X	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	61 و 62
			XX	استهلاك السنة المالية-2-	
		XX		القيمة المضافة للإستغلال(2=1-3)	
				أعباء المستخدمين	63
				الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	64
		XX		الفائض الإجمالي عن الاستغلال-4-	
		X		الإيرادات العملية الأخرى	75
			X	الأعباء العملية الأخرى	65
			X	المخصصات للإحتلاكات والمؤونات	68
		X		الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	78
		XX		النتيجة العملية-5-	
		X		الإيرادات المالية	76
			X	الأعباء المالية	66
		XX		النتيجة المالية-6-	
		XX		النتيجة العادية قبل الضريبة(7=5+6)	
			X	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	695.698
			X	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	692.693
		X		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
			X	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
		XX		النتيجة الصافية للأنشطة العادية-8-	
		X		العناصر غير العادية - الإيرادات	77
			X	العناصر غير العادية - الأعباء	67
		XX		النتيجة غير العادية-9-	
		XX		النتيجة الصافية للسنة المالية-10-	

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام

1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009.

2- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة، ويكون ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، وهناك عدة طرق و أشكال يتم الإعتماد عليها في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أبرزها:¹

- تصنيف الأعباء من الزاوية الإقتصادية أو النشاط الاقتصادي وفي هذا الجانب تكون الوظيفة هنا وظيفة اقتصادية بحيث نجد وظيفة الشراء ووظيفة الإنتاج ووظيفة التوزيع والوظيفة الإدارية والمالية.
- التجمع على حسب وسائل الاستغلال مثل: المخزن، المصنع، المكتب...الخ.
- التصنيف حسب المنتج أو نوعية الخدمات مثل المنتج A والمنتج B...الخ.
- التصنيف على حسب مركز المسؤولية أو مركز التكلفة مثل المديرية العامة أو الإدارة والمالية والمديرية التجارية.
- التجميع حسب المناطق الجغرافية و يعتمد في هذه الطريقة على التصنيف حسب المناطق مثل المنطقة A والمنطقة B...الخ.

و يبين لنا الجدول الموالي جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

الجدول رقم(04): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات	X	X		
هامش الربح الاجمالي		XX		
ايرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	X X X	X		

¹ - دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.93.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

النتيجة العملية		XX		
الأعباء حسب طبيعتها:				
مصاريف المستخدمين			X	
مخصصات الاهتلاكات			X	
أعباء حسب طبيعتها أخرى			X	
الإيرادات المالية		X		
الأعباء المالية			X	
النتيجة العادية قبل الضريبة		XX		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية			X	
تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية			X	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XX		
الأعباء غير العادية			X	
الإيرادات غير العادية			X	
النتيجة الصافية للسنة المالية		XX		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ،

الموافق ل 25 مارس 2009.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها الشخص المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوقيت بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في الفروع الآتية:

أولا: رأس المال العامل (FR)

1- تعريف رأس مال العامل:

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

من أهم التعاريف التي حضني بها رأس المال العامل نذكر ما يلي:

- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.¹
- رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة وكذا امتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²
- 3- ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:³
 - من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2- التغيرات في رأس المال العامل:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنشط فيه فغالباً يكون أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف زمنياً لنفس المؤسسة نظيراً لتأثيرات داخلية وخارجية ويمكن توضيح حجم رأس المال العامل كما يلي:⁴

- الحالة الأولى: رأس المال العامل=0: (أصول الثابتة = أصول الأموال الدائمة)

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

¹- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.45.

²- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.59.

³- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.33.

⁴- بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص.108.

الحالة الثانية: رأس المال العامل < 0: (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة)

في هذه الحالة تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل

أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر القروض قصيرة الأجل ولا تتيح هذه الوضعية أي هامش أمان لمقابلة المصاعب المستقبلية وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضع المالي للمؤسسة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

1- تعريف الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازن مالي ضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.¹ يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:²

الإحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

2- تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل (BFRE)

وتكون حسب الحالات التالية:³

- الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0.

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

- الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0.

¹ - زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010، ص. 52.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

³ - جعيل ميمونة وقماري وسام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2021، ص. 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدا عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود راس مال عامل موجب لتغطية العجز.

- الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل > 0.

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت الاحتياجات ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بhamش أكبر من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، و من الأفضل توظيفها.

ثالثا: الخزينة

1-تعريف الخزينة: يمكن تعريفها على أنها " مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة".¹

2- حساب الخزينة: يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية

ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

4- الخزينة موجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.

5- الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.

¹ - زغيب مليكة وبوشقير الميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص.53-56.

6- الخزينة الصفوية: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

النسب هي: "علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة".¹

يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بالتعرف على مختلف المحاور الأساسية للأداء، ويتم ذلك من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية باستخدام المؤشرات المالية المناسبة".²

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة كما يطلق عليها النماذج المعيارية ومن أهم هذه النسب نجد: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية.

أولاً: نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إل النقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياساً بتكلفتها، ويعتمد الشخص المالي غالباً على حساب النسب التالية:³

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.52.

² - مصطفى عوادي ومنير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، (العدد الأول)، المجلد الثاني، 2021، ص 355.365.

³ - دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.60.61.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ن س ع} = \text{الإستخدامات الجارية} / \text{الموارد الجارية}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ن س س} = (\text{الإستخدامات الجارية} - \text{المخزونات}) / \text{الموارد الجارية}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل الى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة منداخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5.

3- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

تعتبر هذه النسبة من أدق النسب الي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

$$\text{ن س ج} = \text{استخدامات الخزينة} / \text{الموارد الجاهزة}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضاً إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

ثانياً: نسبة النشاط

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل¹، تأتي هذه النسب على شكل معدلات كالتالي²:

1- معدل دوران المخزون: و يتم حساب هذا النسبة بموجب المعادلة التالية:

معدل دوران المخزون = كفاءة البضاعة المباعة / متوسط المخزون السلعي

بحيث:

متوسط المخزون السلعي = مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة / 2

كفاءة البضاعة المباعة = بضاعة أول مدة + المشتريات - بضاعة آخر مدة

وفي حالة صعوبة الحصول أو عدم توفر البيانات حول كفاءة البضاعة المباعة ومخزون أول المدة وآخر المدة فبالإمكان استخدام النسبة

التالية³:

معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون السلعي

2- معدل دوران الحسابات المدينة:

وتسمى أيضاً معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل، ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي. تسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

² - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق، (الطبعة الخامسة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص. 104. 105.

³ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

المنشأة لتحصل بعدها على ثمن البضاعة المباعة. ويمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على (360) على اعتبار أن عدد أيام السنة هو (360) يوما.

بصورة عامة فإن أداء المنشأة هو الأفضل كلما كانت فترة التحصيل الأقصر، وكلما كانت طويلة فإن ذلك يدل على أداء المنشأة السيئ من حيث السيولة والربحية. ولكي تكون فترة التحصيل كمؤشر دقيق لدوران الحسابات المدينة فإنه يجب مقارنتها بالفترة الزمنية التي يسمح خلالها تسديد قيمة البضاعة المنصوص عليها في شروط البيع الآجل. فإذا كانت شروط الدفع 10/2 خلال 30 يوما فيعني أن التسديد خلال عشرة من قبل المشتري سيؤهله خصم قدره 2%¹، فإذا كان معدل فترة التحصيل 24 يوما فإن ذلك يدل على أداء جيد أما إذا كانت فترة التحصيل 33 يوما فيعني ذلك بطء في التحصيل يمكن إيجاد متوسط فترة التحصيل كما يلي:²

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{360} \times \text{الذمم}$$

ويمكن إيجاد معدل دوران الذمم كالتالي:

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم}}$$

3- معدل دوران الحسابات الدائنة

ورياضيا = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

و المشتريات / رصيد الدائنين

ومتوسط فترة الائتمان = 365 / معدل دوران الذمم الدائنة

ويقاس هذا المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء. وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عم متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة.

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة}}{\text{المشتريات}} \times 360$$

¹ - خالد الراوي، لتحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 71.72.

² - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص.72.

وارتفاع معدل الأيام يعد مؤشرا على حصول المنشأة على تسهيلات ائتمانية أو مدة أطول في الوفاء.¹

ثالثا: نسبة المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالمؤسسة فبالنسبة التي تم سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطويلة التي يتم هبا تشغيل المؤسسة أما نسب المردودية فهي تعطي إجابيات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة و مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي:²

1- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2- **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الإيراب وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ - أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (الطبعة الأولى)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2005، ص.222.

² - جغيبيل ميمونة وقماري وسام، مرجع سبق ذكره، ص.48.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

لا يتوقف استخدام هذه النسب على دراسة المؤسسة بذاتها فقط بل تتعدى إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى بمعنى ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

رابعاً: نسبة المديونية

وهي النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون الى رأس مال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعبر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها الطويلة الاجل مثل القروض متوسطة الاجل والطويلة الاجل والسندات بأنواعها.¹ يمكن توضيح نسبة المديونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): نسبة المديونية

النسبة	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
نسبة المديونية الكاملة	إجمالي الدين / حقوق الملكية	يقيس مدى قدرة أصحاب المنظمة على سداد الديون والالتزامات. النسبة المعيارية هي 1:1.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم المتداولة / حقوق الملكية	وتقيس العلاقة بين الأموال المقدمة من طرف أصحاب المنظمة ومقارنتها بالأموال متدفقة عن طريق الالتزامات الحالية، مهمة لطمأنة أصحاب القروض طويلة الأجل.

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.103.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والأداء المال

تقيس النسبة المئوية للأموال التي يتم الحصول عليها من المقترضين لتمويل أصول واستثمارات المنظمة. النسبة المعيارية هي 2:1.	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	نسبة الديون الى إجمالي الأصول
---	-------------------------------	-------------------------------

المصدر: جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة-أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين-، (الطبعة الأولى)،

دار الكتب العلمية، عمان، الأردن، 2018، ص.48.

خلاصة الفصل:

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يمكن اعتبار التشخيص المالي أداة لكشف نقاط القوة والضعف لكل جوانب نشاط المؤسسة و تقييم أدائها المالي من اجل اتخاذ قرارات الصائبة و تحسين الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية فاعتماد تقييم الأداء من قبل المؤسسة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات ولذلك لتحديد أسبابها و البحث عن طريقة لمعالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء.

كما اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تشخيص التوازن المالي وذلك من خلال تشخيص مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تشخيص الخزينة، حيث تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة وتساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

بعد ما تطرقنا في فصلنا هذا إلى إستخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة سنتناول مدى تطبيق هذه في الفكرة على مستوى مؤسسة سونلغاز وهذا ما سنوجزه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى التشخيص المالي والأداء المالي وكذا تقييم الأداء المالي للمؤسسة في الجانب النظري في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة إحدى المؤسسات الجزائرية، ولقد وقع اختيارنا في ذلك على مؤسسة سونلغاز وللقيام بهذه الدراسة إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز

المبحث الثاني: تقييم أداء مؤسسة سونلغاز باستخدام المؤشرات المالية

المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسة سونلغاز باستخدام النسب المالية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز

سنتناول في هذا المبحث تقديم لمؤسسة سونلغاز (التي كانت محور دراسة موضوعنا) حيث تم اختيارها لدراسة الحالة. سنتطرق لنشأتها وتطورها وكذلك هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة سونلغاز

تعتبر المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أو سونلغاز مؤسسة عمومية جزائرية تنشط في مجال انتاج ونقل الطاقة وتوزيعها، كما تعد من أهم المؤسسات الوطنية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات ككل.

أولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز

تعتبر مؤسسة سونلغاز من بين أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لأنها تملك العديد من الامتيازات التي جعلتها تتفوق بشكل كبير في هذا المجال، حيث تحتكر إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها في الجزائر، وكذلك نقل وتوزيع الغاز الطبيعي كما أنها ساهمت في رفع مستوى توزيع الكهرباء في البلاد بأقل من 50% منذ يوم تأسيسها عام 1969 ، كما تعد مؤسسة سونلغاز أكبر مرفق كهربائي على صعيد العالم العربي ككل، وهي تحتل المرتبة الرابعة بعد الشركات السعودية والمصرية والكويتية، حيث بلغ رقم أعمالها أكثر من 43 بليون دينار جزائري (حوالي 600 مليون دولار أمريكي) في سنة 1999 بالنسبة لقطاع الكهرباء، أما بالنسبة لقطاع الغاز فقد وصل رقم أعمالها فيه أكثر من سبعة بلايين دينار جزائري ما يعادل 97 مليون دولار أمريكي.¹

ثانياً: نشأة مؤسسة سونلغاز

1- مرحلة (1944-1947): لقد نشأت المؤسسة لأول مرة سنة 1944 من طرف الإدارة الفرنسية التي كانت تقوم بتسييرها. أين كان الجزائريون مجرد عمال بسطاء مقابل اجر زهيد وبقيت على هذا الحال إلى غاية سنة 1947 حيث أصبحت محتكرة من طرف المعمر الفرنسي (LE BON) سميت باسم (LE BON) ولقد كان دوره يقتصر على إنتاج الكهرباء فقط دون الغاز واستعمال الفحم كمولد لإنتاج الكهرباء.

¹ - مصلحة التكوين بمديرية "سونلغاز بالأغواط"

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

2- مرحلة (1947-1969): في هذه المرحلة ظهرت أول نواة لمؤسسة سونلغاز تحت اسم "كهرباء وغاز الجزائر" (EGA) والتي تجمع بين إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي وكان تحديدا في 05 جويلية 1947.

3- مرحلة (1969-1991): وتبدأ تحديدا بتاريخ 28 جويلية 1969 أي بتاريخ تأميم مؤسسة سونلغاز وهذا بموجب الأمر 69/54 المؤرخ في 29 جويلية 1969 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 أوت 1969 الذي نص على حل مؤسس (EGA) وتأسيس رسميا الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

4- مرحلة ما بعد سنة 1991: في شهر ديسمبر 1991 غيرت سونلغاز من طابعها القانوني لتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري سونلغاز (EPIC) وبدأت المؤسسة تمارس أعمالها بصفة عادية وترجع هذه التغيرات للأسباب الآتية:

- تسهيل تقديم الخدمات للزبون والاعتماد على التمويل الذاتي؛

- إدارة المؤسسة في التحكم في مبيعاتها (تغيير السياسية التجارية).

5- مرحلة 2004: تميزت بنشاط كثيف على جميع الأصعدة فشهدت تحويل الشركة طبقا للقرارات الرسمية التي اتخذت و طبقت لتسيير الشركة.

6- مرحلة 2005 وما بعدها: برزت الشركة في هذه السنة من خلال نشاطها الكثيف مما استدعى رفع التحديات كي تعزز إنجازات المجمع و ذلك بإعادة هيكلة التوزيع الذي يمثل الرهان الأكبر لهذه السنة، لذلك يجب تحقيقه إلى مهمة الخدمة العمومية التي يضمنها الموزعون والفوز بهذه المهمة والتطبيق الجيد لبرنامج التنمية وأن استثمارية 2005 فريدة من نوعها لذا تكتسب أهمية قصوى بالنظر إلى نوعية الخدمات و التسيير بصورة عامة.

المطلب الثاني: مديرية سونلغاز بالأغواط

أولا: التعريف بمديرية سونلغاز بالأغواط

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

تعتبر مديرية التوزيع بالأغواط صورة مصغرة لمديرية التوزيع المركزية لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في مجال اصغر وبصلاحيات اقل، والمتمثلة في أعمال التوزيع واستغلال الشبكات وتسييرها طبقا لبرامج وخطط مسطرة من قبل منطقة التوزيع التي تقع المديرية تحت مسؤوليتها.

تم إنشاء مركز جديد (للمديرية) سنة 1988 الكائن بشارع الدكتور سعدان، إذ يتربع على مساحة تقدر بـ 1200 م يضم المركز 410 عامل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز

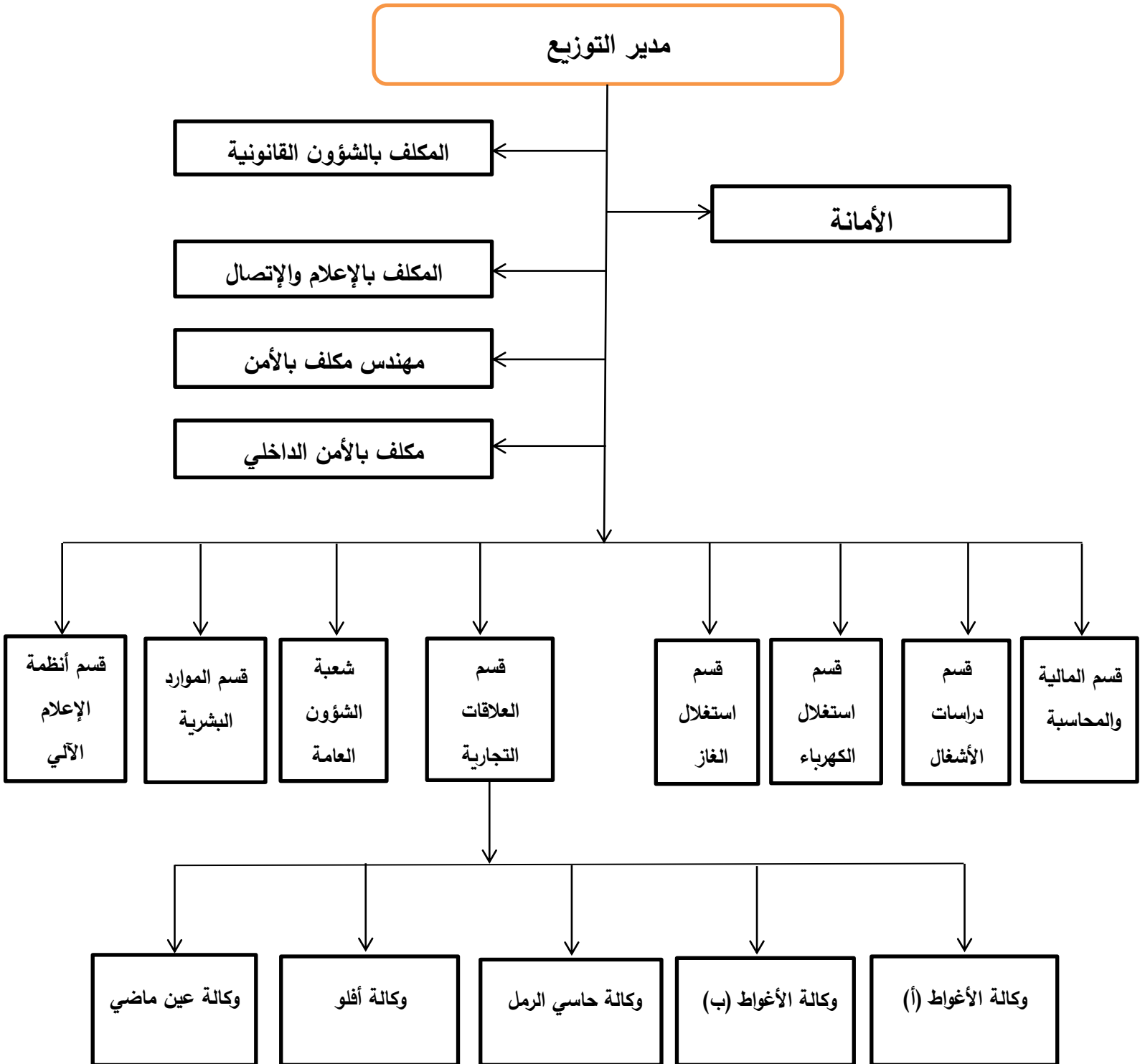
لإعطاء صورة دقيقة حول الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة ندرج الشكلين التاليين والمتعلقين بكل من مديرية التوزيع ومديرية المالية والمحاسبة واللذان يشكلان في مجموعهما الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز.

أولا: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع "سونلغاز" - بالأغواط

فيما يلي ندرج شكلا توضيحيا للهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز وكالة الأغواط:

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع "سونلغاز بالأغواط"



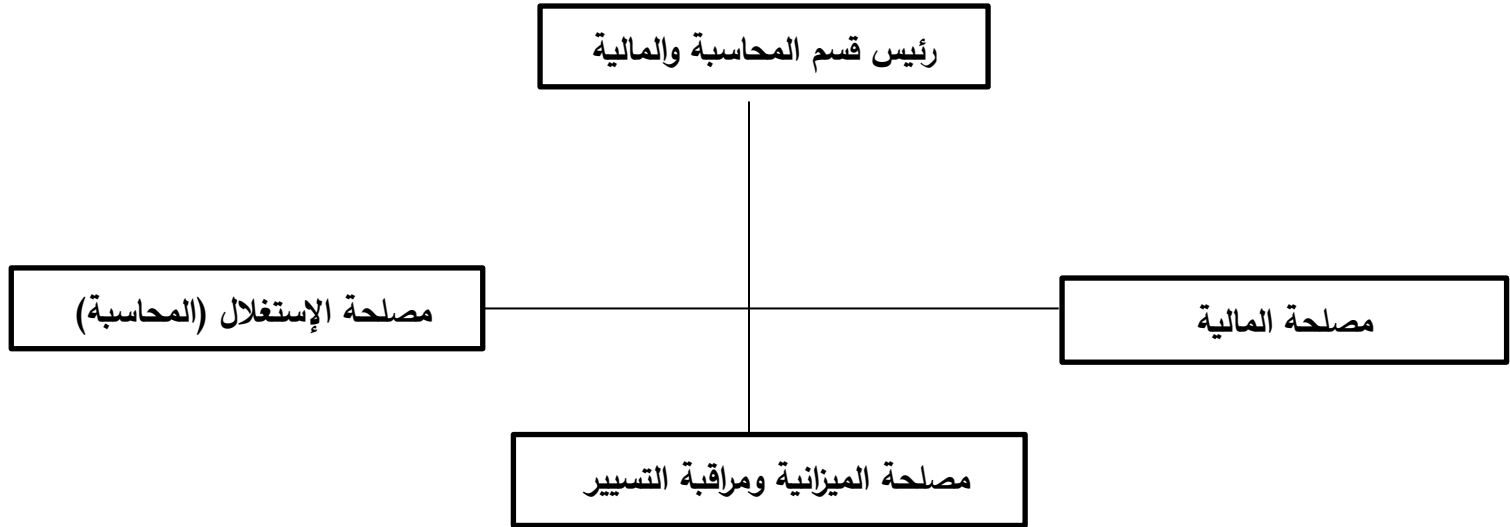
المصدر: مصلحة التكوين بمديرية "سونلغاز بالأغواط"

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية "سونلغاز-الأغواط"

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية لنفس المؤسسة فنوضحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية "سونلغاز بالأغواط"



المصدر: مديرية المحاسبة والمالية "سونلغاز بالأغواط"

المطلب الرابع: مهام مؤسسة سونلغاز الأغواط

لدى مديرية التوزيع سونلغاز بالأغواط على غرار جميع مؤسسات التوزيع على مستوى الوطن وثيقة سنوية والمسماة "عقد التسيير" (Contrat de gestion) والتي تعتبر تعهد يلتزم به مدير التوزيع بالعمل على تحقيق الأهداف المسطرة له من طرف المديرية العامة، ومن خلال هذه المهمة يمكننا أن نلاحظ أن نمط التسيير داخل مؤسسة سونلغاز يتمثل في طريقة تسيير الإدارة. وتتمحور مهام مؤسسة سونلغاز حول:¹

- متابعة ملفات الزبائن؛
- قطع وإعادة التمويل بالكهرباء والغاز؛

¹ - مصلحة التكوين بمديرية "سونلغاز بالأغواط".

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

- معاينة إعدادات الاستهلاك؛
- متابعة تحصيل فواتير الدفع؛
- انجاز أشغال الربط البسيط من المنبع إلى العمود؛
- متابعة وصيانة شبكة الكهرباء والغاز؛
- ضمان التسيير الجيد وتطوير القنوات (MT/BT) (تردد منخفض/تردد متوسط) وتثبيت الملحقات؛
- تطوير القنوات (MP/BP) (ضغط منخفض/ضغط متوسط) وتثبيت الملحقات؛
- ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية والإمكانات المادية الضرورية؛
- ضمان أمن الأشخاص و الممتلكات بالموازاة مع أنشطة التوزيع؛
- ضمان حضور سونلغاز على المستوى المحلي؛
- الاستماع إلى انشغالات الزبائن (فتح خط هاتفي أخضر للرد على استعلامات الزبائن...الخ).

ويمكن توزيع مهام قسم المالية والمحاسبة كالتالي:¹

● **مصلحة المالية:** تتمثل مهامها فيما يلي:

- ضمان التسديدات؛
- متابعة الحسابات النقدية ومراقبة الحسابات البنكية والحسابات البريدية؛
- وضع التوقعات النقدية على المدى القصير؛
- تنفيذ التسويات للحسابات المصرفية والحسابات الجارية البريدية؛
- إتباع قواعد الأسواق (تسيير المخزونات)؛
- تجميع النقدية؛
- التحقق من صحة التصريحات اليومية للنقدية؛
- نقل السجلات والتقارير.

● **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** مهامها هي:

¹ - مصلحة التكوين بمديرية "سونلغاز بالأغواط".

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

- إعداد الموازنة السنوية للمديرية؛

- تحقيق لوحة القيادة وتقرير النشاط للمديرية؛

- إتباع معايير حق الاستغلال والعلاقة مع لجنة ضبط الكهرباء والغاز.

● مصلحة الاستغلال المحاسبية: وتقوم بالمهام التالية:

- ضمان التحقق و مراقبة العمليات المحاسبية؛

- ضمان السيطرة على السجلات المحاسبية المتعلقة بنظام تسيير الزبائن ومراقبة قوائم المستخدمين؛

- مراقبة النقدية المقدمة من الوكالات؛

- متابعة محاسبة الصندوق؛

- الحفاظ على الملفات القانونية؛

- تقديم النتائج المحاسبية للمديرية؛

- تبرير وضمان تخلص الحسابات؛

- الحفاظ على قائمة من رأس المال؛

- ضمان الروابط مع المراكز المحاسبية الأخرى؛

- الإشراف على مختلف عمليات الجرد (سواء كان الجرد من قبل أعوان داخل المؤسسة أو خارجها).

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز -الأغواط

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى اعداد ميزانية المختصرة وتحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: اعداد الميزانية المختصرة

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

لتقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز من خلال استخدام مؤشرات التشخيص المالي والتي هي عبارة عن نسب مالية يتم حسابها انطلاقاً من المعلومات المنشورة في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، ندرج هذه الجداول والتي تعبر عن الميزانية المالية المختصرة وقد أخذت قيمها اعتماداً على الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة لسنتي 2020-2021.

الجدول رقم (06): الميزانية المختصرة (جانب الأصول) لمؤسسة "سونلغاز" لسنتي 2020/2021

الأصول	2020	2021
الأصول غير الجارية	14709856344.70	15354541765.88
قيم الإستغلال	105933284.91	28107749.82
قيم قيد التحقيق	4189740925.03	3966452843.96
قيم جاهزة	97217921.55	123029790.02
الأصول الجارية	4297892131.49	4117590383.80
مجموع الأصول	19007748476.19	19472132149.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (01).

الجدول رقم (07): الميزانية المختصرة (جانب الخصوم) لمؤسسة "سونلغاز" لسنتي 2020/2021

الخصوم	2020	2021
الأموال الخاصة	12887077951.92	12117850921.40
الخصوم غير الجارية	3670287709.83	3684803804.63
الأموال الدائمة	16557365661.75	15802654726.03
الخصوم الجارية	2450382814.44	3669477423.65
مجموع الخصوم	19007748476.19	19472132149.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (02).

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

وفيما يلي ندرج جدولا يتضمن أهم المعلومات المستخرجة من قائمة حسابات النتائج والتي سيتم استخدامها في تشخيص الوضعية لمؤسسة سونلغاز من أجل تقييم أدائها المالي.

الجدول رقم (08): جدول مختصر يوضح أهم المعلومات المستخرجة من حسابات النتائج لمؤسسة

"سونلغاز" لسنتي 2021/2020

البيان	2020	2021
إنتاج السنة المالية	5839959029.44	6009058352.34
إستهلاك السنة المالية	-5158673957.13	-5914361087.28
القيمة المضافة للسنة المالية	681285072.31	94697265.06
الفائض الخام للإستهلاك	-422121210.85	-1136827162.68
النتيجة التشغيلية	-1800215446.47	-2359825622.06
النتيجة المالية	00.0	00.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (03).

المطلب الثاني: مؤشر رأس المال العامل المتوازن (FR)

فيما يلي جدول يبين مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة "سونلغاز الأغواط" لسنتي 2020 - 2021.

الجدول رقم (09): مختلف رؤوس الأموال العاملة لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	1847509317.05	448112960.15
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	-3236690844.48	-1822778392.78
رأس المال الإجمالي	مجموع الأصول - الأصول الثابتة	4117590383.8	4297892131.49

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدولين رقم (06)، (07) المأخوذة من الملاحق رقم (01)،

(02).

التعليق:

- بالنسبة لرأس المال العامل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2020 و2021 هذا يعني أن المؤسسة اعتمدت على أموالها الدائمة في تمويل استثماراتها وعليه تحقق هامش أمان يتمثل في رأس مال العامل ويدل كذلك على أنه مؤشر جيد للسيولة ويمكن القول أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي خلال سنتي الدراسة.
- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة رأس مال العامل الخاص سالبة خلال سنتي الدراسة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وبالتالي فإن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية المالية، إذا فإن الموارد المالية التي خصصت لتمويل الاستثمارات مصادرها خارجية.
- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي الدراسة موجبة وهذا ما يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

فيما يلي جدول يبين الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة "سونلغاز الأغواط" لسنتي 2021/2020.

الجدول رقم (10): احتياجات رأس المال العامل لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
احتياج رأس المال العامل	أصول متداولة (ماعدات الخزينة) - خصوم متداولة (ماعدات الخزينة)	1750291395.5	325083170.13

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (06)، (07) المأخوذة من الملاحق (01)،

(02).

التعليق:

نلاحظ أن (BFR) في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى نظرا لتوسع نشاط المؤسسة الشيء الذي أدى إلى زيادة احتياجاتها لتمويل دورة الاستغلال إذن المؤسسة تحتاج إلى تغطية أصولها المتداولة بديون قصيرة الأجل، فإحتياجات رأس

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

المال العامل إذا كانت موجبة يعني أن المؤسسة لا تكتفي بديون قصيرة الأجل وتحتاج زيادة عن ذلك إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، ففي هذه المؤسسة يلاحظ أن هناك توسع في نشاط المؤسسة (قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقيق) من سنة إلى أخرى مما أدى إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل.

المطلب الرابع: الخزينة (TN)

فيما يلي جدول يبين الخزينة الصافية لمؤسسة "سونلغاز الأغواط" لسنتي 2021/2020.

الجدول رقم (11): حساب الخزينة لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
الخزينة	رأس مال العامل - احتياج رأس المال	97217921.55	123029790.02

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدولين رقم (06)، (07) المأخوذة من الملاحق رقم (01)، (02).

التعليق:

انطلاقاً من الجدول أعلاه نلاحظ أن خزينة المؤسسة لسنتي 2019 و 2020 موجبة، ونحن نعلم أنها عندما تكون موجبة ($TN > 0$) هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها، كما نعلم أنها حققت هامش أمان يسمح لها بتغطية كل الاحتياجات من الدورة مع بقاء فائض.

المبحث الثالث: : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لمؤسسة سونلغاز الأغواط

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة أهم النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة وهي كالآتي:

المطلب الأول: نسب السيولة

فيما يلي أهم نسب سيولة المؤسسة محل الدراسة:

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

الجدول رقم (12): نسب السيولة لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	1.753	1.122
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة عدا المخزونات / الديون قصيرة الأجل	1.710	1.114
نسبة السيولة الفورية	خزينة الأصول / الديون قصيرة الأجل	0.039	0.033

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدولين (06)، (07) المأخوذة من الملاحق رقم (01)،

(02).

التعليق:

1- نسبة السيولة العامة: تعبر لنا هذه النسبة على مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، حيث أن النتيجة خلال سنة 2020 قدرت ب (1.753) وهذا يعني أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة أو بما يعرف بديون قصيرة الأجل، أما في سنة 2021 شهدت تراجع طفيف حيث قدرت ب (1.122).

2- نسبة السيولة المختصرة: قدرت هذه النسبة سنة 2020 ب (1.710) بينما في سنة 2021 قدرت ب (1.114)، وإذا ما قارنا هاتين النسبتين بالنسب النموذجية التي تنتمي إلى المجال [0.5، 0.3] نجد أنها لا تنتمي له بل أكبر منه وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تمول أو تغطي قيمة ديون قصيرة الأجل وهو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة .

3- نسبة السيولة الفورية: تعد هذه النسبة أكثر واقعية وصرامة في قياس سيولة المؤسسة ومن خلال النسب المحصلة في الجدول أعلاه فقد كانت بعيدة جدا عن النسب المرجعية المحددة بين [0.25، 0.35] خلال سنتي الدراسة حيث قدرت سنة 2020 قدرت ب (0.039) وسنة 2021 قدرت ب (0.033)، هذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية.

المطلب الثاني: نسب النشاط

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

يبين الجدول التالي نسب النشاط لمؤسسة "سونلغاز" لسنتي 2020 / 2021

الجدول رقم (13): نسب النشاط لسنتي 2020 / 2021

البيان	الصيغة	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	0.307	0.308
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	0.397	1.459
معدل دوران الحسابات المدينة (عدد التحصيلات من الزبائن)	رقم الأعمال / (العملاء + أوراق القبض)	1.985	2.003
متوسط التحصيل	معدل دوران الحسابات المدينة / 365	0.005	0.005
معدل دوران الحسابات الدائنة (عدد دوران الموردين)	المشتريات / (الموردون + أوراق الدفع)	8.367	8.651
فترة الدفع	معدل دوران الحسابات الدائنة / 365	0.022	0.023

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدولين (06)، (07) المأخوذة من الملاحق (01)، (02)،

(03).

التعليق:

معدل دوران إجمالي الأصول: فيما يتعلق بمعدل دوران مجموع الموجودات فإنه يمكننا القول أن مؤسسة سونلغاز مؤسسة ذات كفاءة في توليد مبيعات من استخدام موجوداتها إذ أمكنها الاعتماد على هذه الأخيرة من توليد مبيعات بمعدل (30.7%) خلال سنة 2020 وبمعدل (30.8%) خلال سنة 2021. وتبقى هذه النسبة غير معبرة بشكل

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

مطلق عن مدى كفاءة موجودات المؤسسة محل الدراسة إذا لم تقارن بمعدل دوران الموجودات للمؤسسات المماثلة. ونفس الملاحظة فيما يتعلق بمعدلات دوران الأصول غير الجارية والتي أبدت كفاءتها في توليد المبيعات.

أما فيما يتعلق بمعدلات دوران الزبائن وأوراق القبض نجد ذلك النوع من عدم التناغم بين مدة الدوران لكل من الزبائن وبين معدل دوران الموردون وأوراق الدفع خلال سنتي الدراسة إذ بلغت نسبة معدل دوران المدينين ب: (198.5%) وهذا في السنة الأولى بينما في السنة الثانية فقد قدر ب: (200.3%).

المطلب الثالث: نسب المردودية

و نلخص هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نسب المردودية لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.139	0.209
المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.094	0.130

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (06)، (07) المأخوذة من الملاحق (01)، (02)، (03).

التعليق:

- بالنسبة للمردودية المالية: لا تحقق المؤسسة أي مردودية مالية خلال سنتي الدراسة، وهذا راجع إلى تحقيقها لنتيجة صافية خسارة.
- بالنسبة للمردودية الإقتصادية: نلاحظ أن المردودية الإقتصادية منخفضة خلال سنتي الدراسة وهذا راجع لعدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها.

المطلب الرابع: نسب المديونية

يبين الجدول التالي نسب المديونية لمؤسسة "سونلغاز" لسنتي 2021/2020

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط

الجدول رقم (15): نسب المديونية لسنتي 2021/2020

البيان	الصيغة	2020	2021
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الموجودات	0.3869	0.3143
نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية	إجمالي الديون / حقوق الملكية	0.5706	0.5050

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدولين (06)، (07) المأخوذة من الملاحق (01)، (02)، (03).

التعليق:

نلاحظ من خلال النسب التي حققتها المؤسسة خلال سنتي الدراسة استطاعت تغطية ديونها المالية بواسطة أموالها الخاصة وهذا ما يجعلها تتمتع بالاستقلالية في مختلف قراراتها كما يتيح لها الحصول على قروض مختلفة وهذا لكونها تتمتع باستقلالية مالية كبيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتشخيص القوائم المالية للتعرف على الوضعية المالية وتقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز - الأغواط-، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة حيث أن المؤسسة تمكنت من تحقيق قاعدة التوازن المالي خلال سنتي الدراسة وهذا دليل أن المؤسسة غطت بالكامل أصولها الثابتة، وبالنظر إلى الإحتياج في رأس المال العامل فقد حققت المؤسسة نتيجة موجبة خلال سنتي الدراسة وهذا نظرا لتوسع نشاط المؤسسة أي أن المؤسسة لا تكتفي بديون قصيرة الأجل، وبالنسبة للسيولة فإنها تعاني من سيولة نقدية وهذا مؤشر غير مطمئن حيث يدل على عدم قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها ومستحققاتها قصيرة الأجل في الوقت المناسب.

الخاتمة

على ضوء ما ورد في الدراسة يمكن القول أن التشخيص المالي هو تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدتها وتجنبها مستقبلاً. وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحالية، لتتمكن من إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاطها والقيام بتقديرات تركز على وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة التي من شأنها أن تؤثر على الاستراتيجية العامة للمؤسسة من خلال اتخاذ قرارات التمويل، الاستثمار والاستغلال التي بدورها تخدم مستوى الاستراتيجيات الوظيفية أو الجزئية قبل الاستراتيجية الكلية للمؤسسة.

ويعد الأداء المالي ذو أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها التي يتم من خلالها استخدام المؤشرات والنسب المالية حيث أن عملية تقييم الأداء المالي يقصد بها قياس أداء أنشطة المؤسسة الإقتصادية بناء على النتائج المحققة خلال الدورة المالية بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج وتحديد الإنحرافات التي وقعت مع تقديم الإقراحات والحلول من أجل تحسين الأداء مستقبلاً وتتركز عملية تقييم الأداء المالي على أركان أساسية متمثلة في وجود أهداف مسطرة مسبقاً.

أولاً: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أهم ما توصلنا إليه من نتائج كالاتي:

- أن التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة؛
- يعد التشخيص المالي من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي حيث يقوم بتحليل وضعية المؤسسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمؤشرات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- تلعب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي دوراً هاماً أثناء تقييم الوضعية المالية من خلال إظهار قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها؛
- يعد الأداء المالي أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة للوصول إلى الأهداف المرجوة؛

- تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة المالية اذ يسمح لها بالحكم على مدى كفاءتها في استخدام مواردها المالية ومستوى الفاعلية في تحقيق أهدافها المسطرة؛
 - عند تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز اتضح أن لديها كفاءة في نسب معينة وعدم كفاءة في أخرى، حيث حققت توازن ماليا خلال سنتي الدراسة.
 - تلخص نقاط القوة في مؤسسة "سونلغاز" فيما يلي:
 - تمكنت المؤسسة خلال سنتي الدراسة من تحقيق توازن مالي وهذا يعني أنها قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة، كما أنها تمتلك هامش أمان؛
 - تمتلك مؤسسة سونلغاز خزينة صافية موجبة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها.
 - تلخص نقاط الضعف في مؤسسة "سونلغاز" فيما يلي:
 - أنها تعاني من معدلات ضعيفة للسيولة مما يعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها ومواجهة مستحقات دائئيتها في الوقت المناسب؛
 - تعاني من عدم إمكانية تسيير مواردها المالية بطريقة تسمح لها بتحقيق عوائد مستقبلية؛
 - سوء تسيير مخزوناتها اذ تعرف نسب نشاطها مشاكل فيما يتعلق بمعدل دوران مورديها والذي لا يتناسب مطلقا مع معدل دوران مخزونها وعمالئها خلال سنتي الدراسة.
- وبناء على ما سبق أي ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن إثبات صحة الفرضيات:
- الفرضية الأولى التي كان مضمونها "التشخيص المالي هو الأسلوب الوحيد المستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية" يتم رفضها، لأن أساليب تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية تختلف وتتنوع كنسب السيولة، النشاط، الربحية، المديونية والهيكلية المالية وغيرها هذا ما يعني أن التشخيص المالي ليس الأداة الوحيدة لتقييم الأداء المالي.**
- الفرضية الثانية التي كان مضمونها "تقوم عملية التشخيص المالي على دراسة عدة مؤشرات من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز" يتم قبولها، حيث يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

ثانيا: التوصيات والمقترحات

من بين التوصيات التي نستخلصها:

- استخدام تقنيات التشخيص المالي وذلك من خلال مختلف أدواته المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية بصورة واضحة؛
- الاعتماد على تقنيات وأساليب تسيير حديثة؛
- يجب اعتبار التشخيص المالي اجراء تسييري لا بد من القيم به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة؛
- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات.

ثالثا: أفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب التي تستحق المزيد من البحث والدراسة، نذكر منها:

- دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات.
- دور التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.
- اثر التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب:

أولاً: باللغة العربية

- 1- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
- 2- أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (الطبعة الأولى)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2005.
- 3- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، (الطبعة الأولى)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (إدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 5- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية الجزء الثاني -، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 6- جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين -، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، عمان، الأردن، 2018.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (الطبعة الثانية)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 9- خالد الراوي، لتحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 10- خميسي شيحة، " التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 11- راوية حسن، إدارة الموارد البشرية : رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 12- عبد الرحيم عاطف زاهر، إدارة العمليات النقدية و المالية - بين النظرية والتطبيق -، (الطبعة الأولى)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 13- علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011.
- 14- علي السلمي، الإدارة المالية، دار غريب للطباعة، مصر، 1988.
- 15- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق -، (الطبعة الخامسة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014.
- 16- مُجّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات، (الطبعة الأولى)، دار الحامد، الأردن، 2010.

- 17- مجيد جعفر الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، (الطبعة الأولى)، دار المناهج، الأردن، 2008.
- 18- ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي"، دار المحمدية، الجزائر، 2000.
- 19- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 1- Chantal Bussenaulet, Martine Pretet, Economie et gestion de l'entreprise, 4e édition, Educapole gestion, 2006.
- 2- Jean Louis Amelon, l'essentiel à connaitre en Gestion financier, édition, Maxima, Paris, 2002.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

- 1- ازمو رقية، كريم نسرين، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة، 2018.
- 2- بوحسان وئام، حمودة سارة، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2022.
- 3- بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فرع علوم التسيير، ك
- 4- لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 5- جغيل ميمونة، قماري وسام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2021.
- 6- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- 7- زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة البنوك العاملة في فلسطين)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
- 8- زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011.
- 9- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.

- 10- قرية معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005..

رابعاً: المجلات

- 1- مصطفى عوادي ومنير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، (العدد الأول)، المجلد الثاني، 2021.
- 2- وكال نور الدين وخليفة الحاج، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، مارس 2018.

خامساً: الجرائد الرسمية

- 1- الجريدة الرسمية الجزائرية، (العدد 19)، الصادرة بتاريخ 25-03-2009.

سادساً: المحاضرات

- 1- دردوري لحسن، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015.

الملاحق

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 123 804,09	2 749 202,72	1 374 601,37	2 749 202,73
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 136 720,98		12 136 720,98	12 136 720,98
Agencements et aménagements de terrains		46 969 807,17	23 272 584,41	23 697 222,76	23 754 216,25
Constructions (Batiments et ouvrages)		335 420 206,80	146 729 734,60	188 690 472,20	184 584 888,99
Installations techniques, matériel et outillage		20 863 132 712,61	9 212 746 197,36	11 650 386 515,25	11 743 996 537,53
Autres immobilisations corporelles		1 595 252 952,07	820 245 209,21	775 007 742,86	865 207 767,92
Immobilisations en cours		2 703 238 490,46		2 703 238 490,46	1 877 417 010,30
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		25 560 284 694,18	10 205 742 928,30	15 354 541 765,88	14 709 856 344,70
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		28 107 749,82		28 107 749,82	105 933 284,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 347 471 791,06	1 348 465 017,54	2 999 006 773,52	2 941 779 949,40
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		904 345 264,20	5 601 765,20	898 743 499,00	1 095 557 195,78
Impôts		68 702 571,44		68 702 571,44	57 403 779,85
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		123 651 007,09	621 217,07	123 029 790,02	97 217 921,55
TOTAL ACTIF COURANT		5 472 278 383,61	1 354 687 999,81	4 117 590 383,80	4 297 892 131,49
TOTAL GENERAL ACTIF		31 032 563 077,79	11 560 430 928,11	19 472 132 149,68	19 007 748 476,19

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		210 432 403,28	210 432 403,28
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		72 465 235,66	72 465 235,66
compte de liaison**		11 834 953 282,46	12 604 180 312,98
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 117 850 921,40	12 887 077 951,92
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		231 620 635,78	228 955 529,55
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 453 183 168,85	3 441 332 180,28
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 684 803 804,63	3 670 287 709,83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		683 652 436,12	616 546 675,03
Impôts		148 582 920,94	180 287 127,73
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 837 242 066,59	1 653 549 011,68
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 669 477 423,65	2 450 382 814,44
TOTAL GENERAL PASSIF		19 472 132 149,68	19 007 748 476,19

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		6 009 058 352,34	5 839 959 029,44
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 009 058 352,34	5 839 959 029,44
Achats consommés		- 165 410 371,62	- 36 803 690,16
Services extérieures et autres consommations		- 268 050 871,99	- 266 501 718,82
II - Consommation de l'exercice		- 5 914 361 087,28	- 5 158 673 957,13
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		94 697 265,06	681 285 072,31
Charges de personnel		- 1 118 660 816,41	- 990 054 117,15
Impôts, taxes et versements assimilés		- 112 863 611,33	- 102 352 166,01
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 136 827 162,68	- 411 121 210,85
Autres produits opérationnels		194 296 369,06	205 386 438,53
Autres charges opérationnelles		- 16 439 414,37	- 7 480 258,65
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 429 246 690,56	- 1 690 615 350,20
Reprise sur pertes de valeur et provisions		28 391 276,49	103 614 934,70
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 359 825 622,06	- 1 800 215 446,47
Produits financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 359 825 622,06	- 1 800 215 446,47
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 231 601 432,17	6 150 204 141,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 591 427 054,23	- 7 950 419 587,55
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 359 825 622,06	- 1 800 215 446,47
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 359 825 622,06	- 1 800 215 446,47